

15 July 2008  
Arabic  
Original: English

الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية  
المعنية بإنفاذ القوانين، أفريقيا  
ياموسوكرو، ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*  
الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون دون الإقليمي والإقليمي  
على مكافحة الاتجار بالمخدرات

## الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون دون الإقليمي والإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات

١ - منذ الاجتماع السابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، الذي عُقد في نيروبي من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) بصوغ وتنفيذ برامج تهدف إلى معالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة في أفريقيا.

### أولاً - المبادرات على نطاق أفريقيا

٢ - تُقوّض المخدرات والجريمة والفساد الجهود الإنمائية في عدد من البلدان الأفريقية. وأضحّت أفريقيا عرضة للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال والفساد من جراء ارتفاع مستويات التباين في الدخل، وارتفاع نسبة السكان من الشباب الذين يعانون كثيرهم من اليتيم والتهميش، وارتفاع معدلات التحضر، ومحدودية موارد العدالة الجنائية، وانتشار الأسلحة النارية، والحروب والنزاعات الأهلية، فضلاً عن ضعف الضوابط الرقابية على الأنشطة الإجرامية. وعلى وجه الخصوص، أصبحت أفريقيا تُستخدم بصورة

\* UNODC/HONLAF/2008/1.

070808 V.08-55537 (A)



متزايدة كمحطة لإعادة شحن المخدرات غير المشروعة وتخزينها. ويتضح ذلك من خلال ضبطيات الكوكايين الكبيرة في غرب أفريقيا، واستمرار الاتجار بأنواع أخرى من المخدرات، كالهروين، عبر شرق أفريقيا وتخزينها في تلك المنطقة، وإنتاج المنشطات الأفيونية وغيرها من المخدرات والاتجار بها عبر أفريقيا الجنوبية. وأصبح شمال أفريقيا مستهدفا من أنشطة الاتجار بالمخدرات وفي أحيان كثيرة من المخدرات المتجهة نحو أوروبا. وأصبحت أفريقيا بأكملها تُستخدم بشكل متزايد كنقطة لتحويل مسار السلائف الكيميائية، التي كثيرا ما تكون متجهة إلى المكسيك وأمريكا اللاتينية.

### خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة

٣- إن خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (٢٠٠٧-٢٠١٢) المزودة بألية لتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، بالصيغة التي اعتمدها المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثانية عشرة، المعقودة في أديس أبابا من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وجمعية رؤساء الدول والحكومات في دورتها العادية العاشرة، المعقودة في أديس أبابا من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، إنما هي محاولة لمعالجة مواطن الضعف المذكورة أعلاه بإدماج مسائل مراقبة المخدرات وسياسات منع الجريمة في الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية.

٤- ولا يزال المشروع المتعلق بتوفير الخدمات الاستشارية في مجال إنفاذ القوانين وبناء القدرات في أفريقيا، ويشمل أفريقيا والشرق الأوسط، قيد التنفيذ، وقد عُيّن مستشار لشؤون إنفاذ القوانين في المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وخلال السنة المستعرضة، أي من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ساهم مستشار شؤون إنفاذ القوانين في وضع عدة مشاريع وبرامج متصلة بإنفاذ القوانين، وشارك في بعثات للتقييم، وساعد في تنفيذ مشروع جارٍ خاص بإنفاذ القوانين في أفريقيا والشرق الأوسط. وقد مُدّد هذا المشروع لفترة سنتين إضافيتين (من تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠). وقد سمح تزايد عدد المشاريع المتصلة بإنفاذ القوانين في أفريقيا والشرق الأوسط وما نتج عن ذلك من ارتفاع عدد منسّقي مشاريع إنفاذ القوانين بتغيير استراتيجية المشروع. وسيكون مشروع مستشار شؤون إنفاذ القوانين في المستقبل بمثابة "مشروع جامع" يشمل الدعم ويتلقاه من سائر منسّقي المشاريع في أفريقيا والشرق الأوسط.

٥- واستجابة لطلبات المساعدة الموجهة من حكومات أفريقية ومختبرات في بلدان أفريقية، استشار المكتب خبراء مختبرين في المنطقة الأفريقية وصاغ مشروعا لمعالجة غياب القدرات في مجال التحليل الجنائية في أجزاء كبيرة من أفريقيا ولدراسة ما لغياب تلك القدرات من عواقب على نُظم العدالة الجنائية في البلدان الأفريقية. وسوف يستند هذا المشروع إلى الإنجازات والدروس المستفادة من المساعدة التي قدّمها المكتب في السابق ويحشد الموارد من الجهات المانحة والحكومات الأفريقية من أجل تنفيذ الإجراءات الخاصة بنظم خدمات التحليل الجنائي التي أوصت بها خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (٢٠٠٧-٢٠١٢).

٦- وقد اتخذ المكتب مبادرة وضع مشروع سبل الاتصال بين المطارات (إيركوب) بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمة العالمية للجمارك. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء وحدات مشتركة لمكافحة التهريب في ١٨ مطارا على طول الدروب المستخدمة في تهريب المخدرات في أفريقيا، وربطها بنظام قاعدة البيانات والاتصالات التابع للإنتربول (I-24/7) وبمنظام اتصالات شبكة الإنفاذ الجمركي التابع للمنظمة العالمية للجمارك. وقد يتسنى أيضا ربط المطارات في أفريقيا بمطارات في بلدان المصدر والمقصد. وقد تعهدت المفوضية الأوروبية بتخصيص ٣ ملايين يورو لهذا المشروع الذي يُتوقع أن ينطلق في منتصف عام ٢٠٠٩ وأن يستغرق تنفيذه ٤٨ شهرا. وطلبت المفوضية أيضا إلى المكتب أن ينفذ مشروعا مماثلا في أمريكا اللاتينية وأن يعمل على تحقيق التآزر بين مشروعَي إيركوب أفريقيا وإيركوب أمريكا اللاتينية.

٧- واستجابة لطلبات دعم عمليات إنفاذ القوانين في بلدان أفريقية، قدّم المكتب بين عام ٢٠٠٧ ومستهل عام ٢٠٠٨ ما يزيد على ٧٠ عُدة ميدانية للكشف عن المخدرات والسلاّف، بما في ذلك إجراء اختبارات للكشف عن الكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية، إلى بور كينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار والكونغو ولييريا ومالي ومدغشقر. ويُتوقع أن يوزع المكتب ما يزيد على ١٠٠ عُدة إضافية في الشهور المقبلة على إثيوبيا والرأس الأخضر وغينيا-بيساو وليسوتو وناميبيا وبلدان مختارة في غرب أفريقيا.

## ثانيا- غرب أفريقيا

٨- لا يزال غرب أفريقيا أهم نقطة لإعادة شحن الكوكايين الموجه إلى أوروبا وأهم موقع لتخزينه. ويجري ضبط كميات كبيرة من الكوكايين على طول ساحل المحيط الأطلسي في أفريقيا وفي العمق البري. ويُلقى القبض في أوروبا على العديد من مُهرّبي المخدرات

المسافرين جواً من غرب أفريقيا. ولوحظ في سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ تزايد استخدام الطائرات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا.

### خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص

٩- خلال مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، المعقود في أبوجا، نيجيريا، في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم الشديد من الزيادة غير المسبوقة في حالات الاتجار بالمخدرات المبلّغ عنها في عدة دول أعضاء، وقرّروا بالإجماع إدراج مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ضمن الأولويات العملية للإيكواس. وأتفق أيضاً على وضع خطة عمل إقليمية جديدة، يمكن أن تُقدّم ردّاً حاسماً وفعالاً على هذه المسألة. وبناء على ذلك عُهد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى فرقة العمل الدولية-الحكومية لمكافحة غسل الأموال في أفريقيا، وهي المؤسسة المتخصصة المسؤولة عن تنسيق الآلية الإقليمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بمهمة إعداد مشروع خطة عمل إقليمية. وعقب عملية تشاورية موسّعة اشتركت فيها وحدة مكافحة المخدرات التابعة للإيكواس والهيئات الوزارية الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات والمكتب وشركاء دوليون آخرون، أحالت فرقة العمل إلى لجنة الإيكواس مشروع خطة عمل هو الآن قيد الاستعراض.

١٠- وفي محاولة لكبح جماح عمليات تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى غرب أفريقيا، أطلق المكتب في عام ٢٠٠٧ مشروعاً لتبادل المعلومات الاستخباراتية عبراً للمحيط الأطلسي. ويهدف هذا المشروع الذي يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات إلى إنشاء آلية متعددة الأقاليم لتبادل المعلومات الاستخباراتية لضبط المخدرات في أوروبا وأمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا، وتشجيع التحريات المعتمدة على المعلومات الاستخباراتية في القضايا المتصلة بالمخدرات. وقد اختيرت سبعة بلدان من أمريكا اللاتينية وستة من غرب أفريقيا للمشاركة في هذا المشروع.

١١- وتوجد لدى البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، الذي ينفذ بالتشارك بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك، مواقع لتنفيذ المشاريع في إكوادور (ميناءان) وباكستان والسنغال وغانا. وقد اكتمل تنفيذ المشروع في السنغال. وتلقّى الفريق المشترك المعني بمكافحة التهريب في ميناء داكار التدريب وتم تزويده بالمعدّات وهو الآن يؤدي مهامه. وأنشئ في ميناء تيمبا في غانا فريق مشترك لمكافحة التهريب. وقد تلقّى هذا الفريق حتى الآن تدريباً نظرياً سيعقبه

تدريب عملي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. ويُخطِّط المكتب لإيفاد بعثات للتقييم إلى موانئ في بنن وتوغو وكوت ديفوار بتمويل من فرنسا. وقد اكتمل التخطيط لبعثة تقييم ستوفد إلى بنن، وستكون الأولى من نوعها. ويسعى المكتب إلى الحصول على أموال إضافية لتوسيع نطاق البرنامج ليشمل موانئ في شرق أفريقيا وجنوبها.

١٢- وينفذ المكتب، بالتعاون مع اللجنة الوزارية لمكافحة المخدرات ووزارة العدل في الرأس الأخضر، برنامجا متكاملا لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة لصالح الرأس الأخضر. ويتكون جزء كبير من ذلك البرنامج من برنامج الرأس الأخضر لمكافحة الاتجار بالمخدرات الذي يهدف إلى تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون في الرأس الأخضر على منع ومكافحة بلاء المخدرات والجريمة المنظمة هناك بمزيد من الفعالية. وتشمل أنشطة البرنامج إنشاء وتدريب فرق مشتركة بين الوكالات لمكافحة التهريب في أربعة مطارات دولية وثلاثة موانئ بحرية وإنشاء مختبر مزود بأحدث المعدات لإجراء تحاليل المخدرات والتحليل الجنائية. ويهدف هذا البرنامج أيضا إلى بناء تآزر مع البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات ومشروع إيركوب.

١٣- وفي نهاية عام ٢٠٠٧، استهل المكتب برنامجا شاملا لبناء القدرات في مجال إنفاذ القوانين لصالح غينيا-بيساو لمنع ومكافحة تهريب المخدرات من هذا البلد وإليه. وقد دخل المشروع حاليا مرحلته الثانية، التي يقدر أن تستغرق ١٢ شهرا، وتهدف إلى بناء قدرات الشرطة القضائية في غينيا-بيساو. وسوف تلي ذلك مرحلة ثالثة تستغرق ٢٤ شهرا، ستسعى إلى تعزيز أساسيات حسن الأداء في ضبط الأمن وبناء أكاديمية للشرطة، وإدخال مكونات تدريبية مهمة، وتوفير معدّات، وترميم أحد السجون. وأنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا مكتبا للمشاريع في بيساو وعيّن منسقا دوليا للمشاريع/مستشارا في شؤون إنفاذ القوانين.

١٤- واضطلع المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بمهام تقييمية في مالي وموريتانيا والنيجر بهدف وضع برامج واستراتيجيات قطرية شاملة بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وقد أعدت الصيغة النهائية لبرنامج كل من هذه البلدان وتنتظر هذه البرامج الآن التمويل من الجهات المانحة.

١٥- وواصلت نيجيريا استضافتها لأمانة مبادرة العمليات المشتركة لدول غرب أفريقيا (واجو)، التي أنشئت عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٦، انصب التركيز في أنشطة هذه المبادرة

على تبادل المعلومات الاستخباراتية بواسطة فرقة العمل المشتركة، التي أنشئت لتكون ذراعها التنفيذية. ولم تضطلع مبادرة (واحو) بأي أنشطة إقليمية في عام ٢٠٠٧ أو ٢٠٠٨.

١٦- وفيما يتعلق بجهود مكافحة غسل الأموال، اعتمد المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٧ إيعازا بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، بينما اعتمد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في آذار/مارس ٢٠٠٨، في توغو، مشروع قانون موحد بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. وبغية وضع وتنسيق الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نظّم المكتب وفرقة العمل الدولية-الحكومية لمكافحة غسل الأموال في أفريقيا، في آذار/مارس ٢٠٠٧ في النيجر، حلقة عمل وطنية بشأن هذه الاستراتيجيات. ونُظمت خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ حلقتا عمل على المستوى دون الإقليمي بشأن صياغة استراتيجيات وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعقدت حلقة العمل الأولى في أكرا، من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، لصالح بلدان الإيكواس الناطقة بالإنكليزية، وتولّى تنظيمها البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال بالتعاون مع فرقة العمل الدولية-الحكومية والكومنولث. وقدم المكتب التمويل لأربعة مشاركين من كل وفد يمثلون جميع القطاعات المعنية (المصرف المركزي والشرطة ومكتب المدعي العام و/أو وزارة العدل) من غانا وغامبيا وسيراليون وليبيريا. وعُقدت حلقة العمل الثانية في باماكو، من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، لصالح بلدان الإيكواس الناطقة بالفرنسية، ونُظمت بالتشارك بين وحدة إنفاذ القانون والجريمة المنظمة ومكافحة غسل الأموال والمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها، التابعين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وصندوق النقد الدولي، وأمانة فرقة العمل الدولية-الحكومية لمكافحة غسل الأموال في أفريقيا، ووزارة الأمن الوطني والحماية المدنية في مالي، ووزارة التكامل الأفريقي في مالي. وقدم المكتب التمويل لأربعة مشاركين من كل وفد يمثلون جميع القطاعات المعنية (المصرف المركزي والشرطة ومكتب المدعي العام و/أو وزارة العدل) من بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغينيا وكوت ديفوار ومالي والنيجر. وتُحقّق هذه المبادرة أهداف مشروع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة I 25، الذي يسعى إلى دعم مكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، وكذلك أهداف خطة عمل فرقة العمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، قدّم المكتب الدعم لفرقة العمل أثناء تنظيم حلقة عملها الإقليمية بشأن عمليات التصنيف، التي عُقدت في أبيدجان، كوت ديفوار، من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

١٧- واستهلتّ المكتب برنامجاً للتدريب الحاسوبي على مكافحة غسل الأموال في بلدان مختارة من غرب أفريقيا. وقد أُتيح هذا التدريب لسلطات إنفاذ القانون وغيرها من السلطات الوطنية المعنية في كوت ديفوار في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وفي النيجر في أيار/مايو ٢٠٠٧. وتواجد المكتب المتنقل للتدريب الحاسوبي في بنن لمدة أربعة أسابيع ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفي غينيا لمدة ستة أسابيع ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وبناء على طلب للمساعدة التقنية قدّمه رئيس وحدة الاستخبارات المالية السنغالية، قام المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال ووحدة إنفاذ القانون والجريمة المنظمة ومكافحة غسل الأموال، وهي أجهزة تابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتخطيط وتنظيم وتقديم دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لصالح أعضاء النيابة في السنغال، من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وحضر هذه الحلقة الدراسية نحو ٥٠ عضواً من نيابات أقاليم السنغال الإحدى عشر، وبعض المحققين وأعضاء وحدة الاستخبارات المالية. ومكّن حضور خبراء من بلجيكا وسويسرا وفرنسا أعضاء النيابة السنغاليين من المقارنة بين الممارسات القانونية وطرائق تنفيذ القوانين واللوائح المتبعة في بلدهم وتلك المتبعة في بلدان هؤلاء الخبراء.

١٨- وشرع المكتب، بالتعاون مع فرقة العمل الدولية-الحكومية لمكافحة غسل الأموال في أفريقيا، في إعداد دراستين بشأن تعرّض الأسواق الموازية غير النظامية لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إحداهما في غانا في أيار/مايو ٢٠٠٧ والأخرى في سيراليون في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن المقرر الشروع في دراسة ثالثة في بنن. وسوف تسهم البيانات المستمدة من هذه الدراسات في زيادة المعرفة الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ونطاقهما في هذه البلدان الثلاثة.

## ثالثاً- وسط أفريقيا

١٩- واصل المكتب تعزيز اتصالاته مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال والإرهاب، في كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وغينيا-الاستوائية والكاميرون والكونغو. وأُوفدت بعثة مشتركة بين فرع منع الإرهاب والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال لتنظيم وإعداد حلقة دراسية دون إقليمية بشأن مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، عُقدت من ٧ إلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا وبلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وذلك بالتعاون مع وزارة العدل والشؤون الخارجية في

غابون. وحضر هذه الحلقة التي دامت ثلاثة أيام نحو ٣٠ موظفا. وكفل المكتب مشاركة خبراء دوليين كان من بينهم: ممثل عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، وممثل عن فريق العمل المعني بمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، وممثل عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، وقاض من مكتب المساعدة القانونية المتبادلة التابع لوزارة العدل الفرنسية، وخبير قانوني من وحدة الاستخبارات المالية السنغالية، ورئيس التحليل في وحدة الاستخبارات المالية في كوت ديفوار، وممثل عن مكتب الإنتربول الإقليمي في أبيدجان، كوت ديفوار. وقُدِّمت في حلقة العمل عروض بشأن الأطر القانونية والمؤسسية الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شملت عروضاً قدمها كل وفد عن النظام المعتمد في بلده؛ وبشأن كشف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع تقديم أمثلة على التصنيفات الإقليمية؛ وبشأن آليات تجميد الموجودات ومصادرتها (المتصلة باتفاقيات الأمم المتحدة وقراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٢٦٧ (١٩٩٩)) وتنفيذ تلك الآليات؛ وبشأن التعاون الدولي والتعاون بين الوكالات.

٢٠- واعتمدت بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لائحة تنظيمية شاملة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن أحكاما بشأن التجريم وتدابير للوقاية والكشف. وعملا بتلك اللائحة، أدرجت الأحكام ذات الصلة على الفور في القوانين الداخلية لبلدان الاتحاد. وأنشأت بلدان الاتحاد في عام ٢٠٠٠ فريقا إقليميا يدعى فريق العمل المعني بمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا من أجل اعتماد سياسة عامة موحدة واستراتيجية مشتركة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة. ويقع مقرّ أمانة الفريق في بانغي. ولا توجد سوى وحدتين للاستخبارات المالية عاملتين في منطقة الاتحاد، إحداهما في غابون والأخرى في الكاميرون. وقد تلقى الفريق مؤخرًا قدرا كبيرا من المساعدة من شركاء إئمائيين دوليين لاستيفاء المعايير اللازمة لكي يصبح هيئة إقليمية على شاكلة فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، تُمنح صفة مراقب لدى فرقة العمل. واعتمدت بوروندي تشريعا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وينظر البرلمان حاليا في مشروع قانون جنائي مُنقَّح. وسنّت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا تشريعا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وتجري مناقشات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق أفريقيا الشرقية والجنوبية المعني بمكافحة غسل الأموال بشأن إمكانية قبول انضمام الجمهورية إلى الفريق بصفة مراقب.

## رابعاً- الجنوب الأفريقي

٢١- بدعوة من مكتب الإنتربول دون الإقليمي للجنوب الأفريقي وأمانة منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، شارك قسم المختبر والشؤون العلمية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الاجتماع الخامس لرؤساء ومديري مؤسسات علم التحليل الجنائي التابعة للمنظمة، الذي عُقد في ليفينغستون، زامبيا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وأوصى المشاركون، بمن فيهم رؤساء مؤسسات علم التحليل الجنائي من بوتسوانا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموزامبيق وناميبيا، بالتعاون على نحو أوثق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبخاصة في مجالي التدريب في علوم التحليل الجنائي ومسائل ضمان الجودة. وطلبوا أيضا المساعدة من المكتب من أجل إنشاء شبكة دون إقليمية تضم مختبرات علم التحليل الجنائي. ومن المزمع تنظيم حلقة عمل إقليمية للمتابعة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ في جنوب أفريقيا.

٢٢- وبغية وضع برنامج شامل لدعم المختبرات وللدعم العلمي، أُجري في عام ٢٠٠٨ تقييم أولي لحالة خدمات علم التحليل الجنائي، استنادا إلى الردود على استبيانات أُرسلت في عام ٢٠٠٧ إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي. وتشير الردود المتلقاة إلى أن قدرات التحليل الجنائي في بلدان المنظمة تتسم بتباين مستوياتها من حيث المعدات والموظفين والدعم الحكومي، متراوحة بين مختبرات شديدة التطور ومختبرات لا تستوفي الشروط الدنيا. ويشير التقييم كذلك إلى أن معظم المختبرات يوفر خدمات التحليل الجنائي أو هو مُكلف بمهمة توفيرها، إضافة إلى تحليل المخدرات. وسوف تُشكّل نتائج التقييم أساسا لوضع برنامج تعاوني دون إقليمي سيصاغ وفقا للإجراءات الموصى بها في خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (٢٠٠٧-٢٠١٢).

## خامساً- شرق أفريقيا

٢٣- أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشروعاً لمكافحة التهريب في مطار أديس أبابا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرات مكافحة التهريب في المطار من خلال إنشاء فريق مشترك لمراقبة المطار، وتوفير التدريب والمعدات. ويهدف هذا المشروع أيضا إلى الارتقاء بجهود إنفاذ القوانين لمكافحة الجريمة المنظمة عموما من خلال تعزيز القدرات التدريبية لكلية الشرطة. بمراجعة المناهج التدريبية

وتوفير التدريب القائم على الحاسوب. وقد أنشأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضا مكتبا للمشاريع في أديس أبابا.

## سادسا- شمال أفريقيا

٢٤- خلال الفترة المستعرضة، اعتُمدت وثيقتان سياسيتان أساسيتان تتصلان بالتعاون دون الإقليمي والإقليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد اعتُمدت الوثيقة الأولى المعنونة "بيان دُبي بشأن التخطيط الاستراتيجي والتعاون في مراقبة المخدرات"، في حلقة دراسية لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات نُظمت في دُبي من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وتُرَكِّز هذه الوثيقة على الإجراءات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والتعاون؛ والجوانب العملية في التعاون والتنسيق؛ وتعزيز التعاون عبر الحدود لمراقبة المخدرات؛ وتنمية الموارد البشرية والتدريب؛ وإذكاء الوعي بالاتجار بالمخدرات وتعاطيها ومنعهما؛ ودور وسائط الإعلام. ويتضمّن بيان دُبي أيضا أحكاما خاصة بإنشاء آلية للتنفيذ تتخذ شكل لجنة للمتابعة، وتتألف من رؤساء أجهزة مكافحة المخدرات في الأردن ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية، ومن ممثلين لشرطة دُبي في الإمارات العربية المتحدة والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويُنسَق عمل لجنة المتابعة تنسيقا وثيقا مع عمل مجلس وزراء الداخلية العرب.

٢٥- أما الوثيقة الثانية فهي "خطة عمل طرابلس بشأن مكافحة تهريب المخدرات وغسل الأموال عبر البريد"، التي اعتُمدت في ندوة إقليمية لمكافحة تهريب المخدرات وغسل الأموال عبر البريد، عُقدت في طرابلس، ليبيا، من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وحضرت هذه الندوة البلدان العربية الواقعة في كلا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما حضرها الاتحاد البريدي العالمي والإنترنت ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتتناول خطة عمل طرابلس الإجراءات المتعلقة بالتدابير التي ينبغي اتخاذها لمكافحة عمليات تهريب المخدرات وغسل الأموال المنفذة من خلال الخدمات البريدية الدولية؛ والتعاون وتبادل المعلومات؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وإذكاء الوعي بشأن كبح جماح تهريب المخدرات باستخدام نظام البريد. وتتوخى خطة العمل هذه أيضا إنشاء لجنة للمتابعة في إطار مجلس وزراء الداخلية العرب.